العودة نحو الماضي

من الحرب الاستعمارية إلى الحرب التجارية

ترامب بالتأكيد لم يخالف تقاليد الحقبة الذهبية للدولة الاستعمارية الأوروبية. تلك التقاليد القائمة على مثلث الاستحواذ- الإنتاج- التوزيع. الاستحواذ على كل شيء (مواد خام، موارد طاقة، طرق استراتيجية وتجارية) وإنتاج كل شيء تقريبا من نفس المدخلات السابقة، ثم توزيع مخرج تلك المدخلات بدون السماح لأي منافس بالظهور والتخلص من أي ظرف عارض قد يخلق ذلك المنافس.

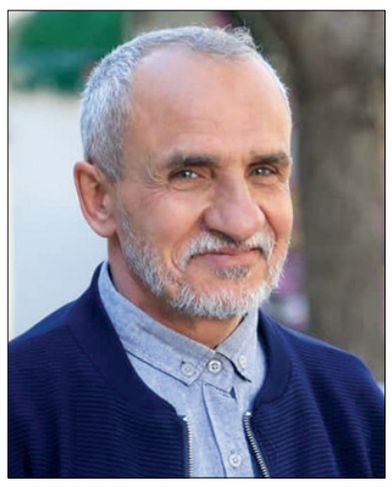

د. أحمد سنان

هكذا عملت كل الدول والامبراطوريات الاستعمارية الحديثة (فرنسا، بريطانيا، اسبانيا، الإمبراطورية النمساوية وغيرها) ولاحقا كررت ألمانيا نفس اللعبة بداية من الداخل الأوروبي.

لا يجب أن يقف شيء في طريق تحقيق المصلحة. وترامب يعمل وفقا لهذه القاعدة. لا يوجد صديق أو حليف فوق أو في محاذاة هذه المصلحة، دون النظر إلى ماهيتها.

كانت الدول الاستعمارية في أوج صراعاتها التنافسية على مناطق المواد الخام المعلومة وبسط نفوذها على الأسواق والطرق البحرية التجارية الهامة، هددت تلك الصراعات باندلاع حرب بينية ليس فقط في المستعمرات ولكن حتى داخل حدود تلك الدول خاصة. ولتفادي ذلك ولو إلى حين تم اللجوء لعقد المؤتمرات التوفيقية باسم الإصلاح الديني، ونجم عن ذلك صدور وثيقة وستفاليا (للوفاق الأوروبي). أخذ المنظرون الأوروبيون من حينها الترويج لفكرة العقلية التي ابتكرت تلك الوثيقة واعتبارها أهم وثيقة مؤسسة للعلاقات الدولية واحترام مبدأ السيادة.

عن أولئك تناقل بعض الباحثين المتحمسين العرب هذه الرواية كحكمة منزلة لا يأتيها الباطل ولا يدحضها منطق. ويبدو أنهم قد اقتنعوا بما جاء به هنري كسينجر في (كتابه النظام العالمي) من أن النظام الأوروبي كان « آلية متقنة من وجهة نحو نوع من التوازن الحافظ مصالح كل شعب، تماسكه، واستقلاله»، مع أن أوروبا قد عاشت قرنا من الصراع الطائفي والغليان السياسي امتد ليشمل أوروبا الوسطى لتكون ذروته حرب الثلاثين عاما. في زمن التطاحن ذاك حدث ما يحدث اليوم في ساحتنا تشكل وضع تزاوجت فيه الطموحات السياسية بالنزعات الدينية. ولكن أوروبا اقتربت من تأسيس نظامها الاستعماري الأحدث القائم على الوحدات السياسية المتعددة، على أن ذلك ليس كما ذهب كسينجر أن تلك الوحدات لم تكن تملك القوة الكافية لإزاحة الآخرين عن طريقها، بل لأن كل وحدة استعمارية منها اهتمت بتعظيم مصالحها على حساب المستعمرات وتعظيم قواها ومراكمة شروط القوة اللازمة إلى حين تلوح فرصة الانقضاض على غيرها- تعطينا ألمانيا في الحربين العالميتين تفصيلا وتفسيراً لذلك السلوك.

في كل مرحلة تاريخية تستعاد تلك التقاليد بتكرار القاعدة الرياضية الأولى الناجمة عن اتفاقية وستفاليا 1648. لم تتحقق الاتفاقية بفعل الحوارات وحدها. لقد دارت حوارات كثيرة لسنوات بدأت في إنجلترا بصلح عام أوغسبورج 1555، الذي أقر حرية الحكام الدينية وتبعية شعوبهم لتلك الحرية الشخصية حسب مبدأ «الناسُ على دين ملوكهمْ»، والمخالف لا يلومن إلا نفسَه. لبناء نظام جديد يحقق شروط المصلحة ويحفظ توازن المصالح في أوروبا يستلزم قانون وستفاليا القيام بعملية تفكيكية في بنية النظام القديم وإعادة صياغة وحدات سياسية ربما أصغر أو أكبر. تحققت عمليات كثيرة من هذا النوع إما من خلال اتفاقات فرعية سابقة بين المذاهب المسيحية الأقوى أو من خلال القوة العسكرية، كما حدث بانتصار التحالف الفرنسي السويدي على العصبة المقدسة- ضمت (الولايات البابوية وإسبانيا الهابسبورغية ونابولي وصقلية وجمهورية البندقية وجمهورية جنوا ودوقية توسكانا الكبرى ودوقية سافوي ودوقية بارما وفرسان مالطا).

كما فعلت الحربان العالميتان الأولى والثانية بالبشرية عموما فإن الحرب الممهدة لاتفاقية وستفاليا التي كانت ألمانيا مسرحها أودت بحياة سبعة ملايين من سكانها. لا يبدو أن ألمانيا اليوم قد أضحت في قطيعة مع تاريخها الملطخ بالدماء. ذلك يبرز جليا ليس فقط من الموقف الداعم لإسرائيل في حربها ضد الفلسطينيين والمنطقة عموما بمزاعم حق إسرائيل بالدفاع عن نفسها، بل ومن خلال زيادة الانفاق العسكري الهجومي بمقدار ترليون ونصف ترليون دولار خلال السنوات القادمة حسب توجهات فريدريش ميرتس المستشار القادم المحتمل لألمانيا.

لا تحتاج ألمانيا إلى الكثير من المبررات لتفسير خططها. فالساسة الألمان خاصة المحافظين الجدد يعتقدون أنه حان أوان التخلي عن مظلة الحماية الأمريكية، التي أضحت مكلفة ومصحوبة بالتهديد في عهدي ترامب من جهة ومن جهة ثانية هناك التهديد الروسي الذي تنامى مع الحرب الروسية الأوكرانية وانغماس ألمانيا ليس فقط في تغذية الحرب بل والتهيئة لنشوبها عبر اتفاقيات مينسك. لكن التفسير الأقرب للمنطق وفقا للسلوك الألماني في القرن الحالي ونزوع ألمانيا لبسط نفوذها في مناطق مختلفة من العالم بعد فقدان موطئ قدمها في أفريقيا، وصعود التيار المحافظ الجديد (أو اليمين المتطرف) المعبر عنه بفوز حزب البديل وحلفائه، كلها عوامل

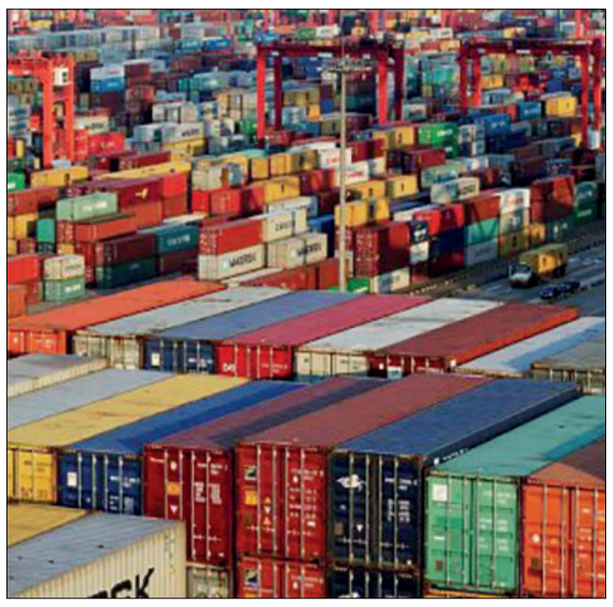

تُحيي الحنين للماضي البعيد والقريب أمام الخوف من الاحتكار الأمريكي لمركز القيادة والقرار الغربي والصعود الصاعق للصين وعودة الروح الروسية.

كما هو حال المفاوضات الأمريكية الإيرانية اليوم، جرت مفاوضات وستفاليا بصورة غير مباشرة ولم يلتق ممثلو الدول على طاولة رسمية واحدة لاعتماد الاتفاقية، وفقا لكسينجر. ومع ذلك حدثت الصفقة وتم المزاد ونشأ نظام إقليمي جديد في بعض أوروبا يعترف بسيادة الدول. لكن أي دول؟ عودة لمسار التاريخ الذي لا يخطئ فكل تلك الدول بما فيها الجمهورية الهولندية التي نشأت بموجب الاعتراف الوستفالي بها، هي دول مارست الاستعمار وفقا لتلك الوثيقة وباعتراف بقية الدول بحقها في فعل ذلك، من حق كل دولة أن تفعل ما يحقق مصالحها في إطار حفظ التوازن الأوروبي. بمعنى أن وستفاليا لم تكتسب بعدا عالميا الا من خلال انتشار النظم الاستعمارية وليس بفعل سريان مبدأ السيادة على الجميع.

وحتى التعدد الذي يتم التغني به كفضيلة من فضائل وستفاليا لا يخرج عن كونه تعدداً للدول وليس تعدداً للنظم السياسية الاجتماعية المختلفة والمتناقضة، فكل الدول تحكمها الماكنة الصناعية الرسمالية التي تولدت للتو من رحم الاقطاعيات الأوروبية. ربما يكون الحديث عن البروتوكولات الدبلوماسية التي انبثقت عن وستفاليا هي الخصلة الحميدة التالية لفكرة الحوار والمفاوضات لتحقيق صفقات رابحة أو حتى خاسرة. لكنها لم تلجم نزعة الحرب والتوسع على أي حال.

لم يتحقق التوازن المنشود قدر تحقق الأنظمة المستقرة نسبيا، إلى تشكل نظامين عالميين متناقضين- اشتراكي ورأسمالي. وبصرف النظر عن الشعارات الأيديولوجية أو حتى الإنسانية، التي رُفعت من جانب المعسكر الاشتراكي أو الرأسمالي فإن الاقتصاد وطبيعة الملكية الاقتصادية هما المحفز الأساسي للصراع بينهما. ولم تكن القواعد الصارمة لتعامل النظامين مع بعضهما ومع بقية دول العالم هي المحددات الحقيقية لمسار التطور التاريخي العام، بل القواعد الثابتة التي لا تقبل التنحي: (الاستحواذ- الإنتاج- التوزيع).

ومهما كانت طبيعة تمظهرات الصراع يظل هذا المثلث ثابتا قديما واليوم ومستقبلا. لا جدوى من صراع لا يحقق منفعة أو مصلحة أو يدرأ تهديدات كامنة أو محتملة. وهكذا، باستمرار كانت شهية الحرب مفتوحة على احتمالاتها بين البرودة والاشتعال حتى كانت الغلبة للمعسكر الأكثر ديناميكية وقابلية للتغيير النخبوي على نفس القواعد المتفق عليها. واتساقا مع تلك القواعد لم يأت المحافظون الجدد في ستينيات القرن العشرين من أحراش الغابات الاستوائية ولكن من رحم النظام الأمريكي لم تعد أطروحات التيار التقليدي للمحافظين تتساوق مع رؤى التيار المحافظ الجديد الذي يجنح نحو مزيد من استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية كأداة فعالة لتحقيق أكبر قدر من العوائد والنفوذ. يمثل كل من (جورج دبليو بوش، بول وولفويتز، وإليوت أبرامز، وريتشارد بيرل، وبول بريمر) صورة مكتملة التفاصيل. رسالة هذا التيار (مزيد من النفوذ لأمريكا وحماية إسرائيل كواجب مقدس)، يوجه المحافظون الجدد سهام نقدهم نحو الليبرالية التي لم تعد تعي «ماذا تتحدث»، لا نعلم بعد مدى إمكانية تماما، ولكنه صمت الحكمة الجليلة. عندما حانت اللحظة لأن يتعالى الضجيج التقني في كثير من الزوايا المنسية وتصدح الكلمات «نحن هنا»، أدركت أمريكا أن قواعد العولمة التي صاغتها أواخر القرن الماضي بما فيها منظمة التجارة العالمية وحتى التحالفات الثلاثية والرباعية والجماعية لم تعد حائلا أمام المنافس الذي تظاهر بالنوم. ذلك نفس الدرس الذي استوعبته أوروبا العجوز، لكن الوقت كان قد فات.

ترامب القادم من عمق التيار المحافظ، وقد أصبح اليوم قدوة لهذا التيار. هو لم يأت ممثلا للمجمع الصناعي بل لقطاع الأعمال، والقطاع العقاري على وجه التحديد. وهو كما بدا مغامرا متعدد السقوف. نجاح الصفقة هو مفتاح كل شيء. ترامب تاجر عقارات ولكنه لا يتصرف كناهب عقارات محلي. نجاح الصفقة مرهون بما يقدمه من حوافز وما يتوقعه من الطرف الآخر. هو لا يتورع عن اتخاذ أي خطوة تقوده إلى تحقيق أرباح وقيم مضافة حتى لو كان ذلك باسم القيم.

قلت سابقا إن ترامب سيبدأ موسم حصاده الجديد بصورة نشطة، ولكني لم أتوقع أن يكون حصاده وفيرا بأكثر مما كان في موسمه الأول. فإذا كان ترامب حصد في المرة الأولى ما يقارب الترليون دولار في جلسة واحدة، فإنه هذه المرة قد تمكن من جني ما يزيد عن ستة ترليونات دولار في خطاب واحد، أكثر من نصفها جاء من منطقتنا.

الحرب التجارية بدأها ترامب في ولايته الأولى ضد الصين وبالأخص ضد شركات كبرى مثل هواوي وساندته بريطانيا بكل ثقلها وشنت حربا على هواوي واتصالات الجيل الخامس. تلك الحرب مثلها مثل الليبراليين الجدد على المجابهة مع تسيد اليمين المتطرف على واجهة الحياة السياسية في أوروبا، وهو الأقرب إلى روح الترامبية من ترامب نفسه، حيث استعادة السيادة من الاتحاد الأوروبي وصياغة الهوية القومية والوطنية والشعبوية أولويته قصوى.

لم يدشن انهيار الاتحاد السوفيتي ومعه المعسكر الاشتراكي برمته نهاية التاريخ كما بشر فوكوياما، بل أذن ببداية سفر جديد في كتاب التاريخ وحلقة تفكيكية جديدة في بنية أقاليم ودول، وإعادة بناء دول وكيانات واشباه دول لن ينجو منها إلا الأكثر مرونة وقابلية للتعايش مع المتغيرات وإلا كانت ضحية لمزيد من التفتيت.

زادت شراسة المحافظين الجدد كما نرى مع بداية عصر العولمة والعصر لتكون العراق وأفغانستان نموذجين لمصير من يعترض تياره الجارف. كانت الفكرة أن يتحول العالم إلى ضيعة صغيرة يديرها مختار واحد يفرض نفسه على الجميع بما يحوزه من وفرة إنتاجية وقدرة على التوزيع وسلاسل توريد لا نهائية، وتقتصر مهمة قرى الضيعة على استهلاك منتجات المختار الأوحد مقابل مواردها من المواد الخام، فهي مجبورة على تجنب المنافسة الخاسرة ببضائعها البدائية عالية التكلفة كما ظن المختار منذ البداية.

كما بدا لاحقا لم تكن كل قرى ضيعة المختار تمارس طقوس الصمت تبعا لمقتضيات القواعد الجديدة التي فرضتها العولمة. كان الصمت عند قرى الحكمة عبادة، كالنوم عندنا يشب، يشيخ ثم يذوي. هناك عوامل أكثر حساسية تتعلق بالجغرافية السكانية والديموغرافية وعوامل الطقس والمناخ والبيئة التي تؤثر كل منه بقدر معين على طبيعة الحياة ومزاج الناس وحالتهم النفسية والعاطفية ومتوسط حياة الفرد والتنوع العرقي وأثره على التركيبة السكانية والنخبوية. في القت الذي تشيخ أوروبا، تمتعت الولايات المتحدة بميزة القدرة على تجديد شباب سكانها عبر الهجرات المفتوحة والاستقطاب العلمي والمهني، لكنها ربما تفقد هذه الميزة بسبب سياسات ترامب العدائية للمهاجرين وأصحاب وجهات النظر المغايرة.

ردود الفعل على مذبحة الرسوم الأمريكية لم تقتصر على الصين وحدها ولكنها امتدت إلى انحاء مختلفة من العالم وإن بصور متفاوتة بين التريث والدعوات إلى فرض إجراءات جوابية تعبر عن الغضب والسيادة في آن. فقط العرب استسلموا لقدرهم، فالدول العربية التي صنفت ضمن الشريحة الأدنى مثلا، لا تشكل صادراتها رقما يذكر وتعاني عجزا مزمنا في ميزانها التجاري سكتت، والسكوت من ذهب، وأما البقية التي فرضت عيها أكثر من تلك النسبة فقد استسلمت لقدرها.

بعض الدول هددت إذا لم تنجح المفاوضات مع واشنطن (ستفرض رسوما جوابية)، وأخرى قالت إن رسوم ترامب قد تنتهك قواعد منظمة التجارة العالمية والمعاهدات التجارية المبرمة مع الولايات المتحدة. هي بالفعل تنتهك كل ذلك بدون مواربة. لكن الاستنتاج الوحيد لما يجري هو: أن قواعد العولمة لم تعد مفيدة لواشنطن، ولابد من تهيئة العالم لعصر جديد إما أن تستمر فيه الهيمنة الأمريكية او تنتقل إلى وريث آخر وفقا لمنطق التاريخ.

احتمال أن ترتد أضرار الرسوم الجمركية على الاقتصاد الأمريكي يبدو مؤكدا في ظل التهور في تطبيقها. وبالفعل فقد بدأت تلك الارتدادات في مظاهر كثيرة ليس أقلها توجيه الأنظار نحو حقيقة العلامات التجارية الأمريكية والعالمية الشهيرة التي وجدت نفسها محشورة في أضيق زوايا الحرب التجارية المحتدمة، وفي توجيه البوصلة نحو اتجاهات سوقية مغايرة وانشاء تكتلات بديلة تحسبا لأي متغيرات طارئة.

في تحليله لتسونامي الرسوم الجمركية يشير الملياردير الأمريكي راي داليو مؤسس صندوق التحوط «بريدج ووتر أسوشيتس»، الى أن اقتصاد أمريكا على مفترق طرق «نحن على وشك الدخول في مرحلة ركود، لكني أخشى عواقب قد تكون أكثر خطورة إذا أسيء التعامل مع الموقف». ويعتقد أن تلك الرسوم من شأنها أن تؤدي إلى «انهيار النظام النقدي العالمي»، وبرأيه فإن التحولات الحاصلة في النظام المالي مشابهة لما حدث في ثلاثينيات القرن الماضي، وأن تنامي الديون الأمريكية وحيازة دائنين مثل الصين على نصيب كبير منها وتراجع الصناعة الأمريكية ستخلق وضعا سيئا، ذلك أن «مزيج التعريفات الجمركية والديون المتصاعدة وتحدي القوى الصاعدة للنظام القائم قد يؤدي إلى اضطرابات بالغة الخطورة». أما خطورة تلك الرسوم فيراها في: «انهيار قيمة العملة، وصراعات داخلية تهدد النظام الديمقراطي، وتصاعد النزاعات الدولية إلى حد قد يصل لمواجهات عسكرية».

الخلاصة:

العالم يتخلص للتو من مفاهيم العولمة والقرية العالمية المتعاونة والمتشاركة ويلج في عصر آخر هو أقرب لعصر الصراعات الإمبراطورية حول المثلث الأزلي: استحواذ- انتاج- توزيع. يبقى فقط التنبؤ بحجم الركود الاقتصادي العالمي القادم. ولأن ترامب متقلب المزاج فاحتمال تراجعه عن تلك الرسوم وارد، لكن ذلك التراجع سيكون له ثمنه، كما للرسوم ثمنها.

العقوبات الغربية على روسيا عادت بالنفع على الشركة الصينية حيث وضعتها أمام تحدٍ تقني حقيقي بعد منعها من الحصول على الرقائق والمعالجات الدقيقة عام 2019، وماهي الا مدة قصيرة حتى أعلنت شركة هواوي عن معالجها الخاص (Kirin 9006C). وأمام حظر جوجل عنها أعلنت عن إنشاء متجرها الخاص بالتطبيقات. وقس على ذلك الجبهات الاقتصادية الأخرى.

الجديد الحقيقي في الحرب التجارية، أنها أولا، حرب «شمشونية»(ضد الجميع) حلفاء ومنافسين، لا تستثني أحدا، وثانيا، أنها حرب عقارية على المستوى العالمي. فمن التهديد بفرض رسوم جمركية مبالغ فيها إلى المطالبة بضم أراضي دول أخرى إلى السيادة الأمريكية (كندا، غرينلاند وغزة، وربما يكون اللعاب يسيل في مناطق أخرى)، واستعادة النفوذ الأمريكي في الممرات المائية الهامة وإنهاء الهيمنة الصينية (قناة بنما)، ومحاولة تنظيف سمعة أمريكا في الصومال من خلال فرض معادلة جديدة للصراع وتداخل النفوذ.

لقد ابتكر مستشارو ترامب جدولا بيانيا للرسوم الجمركية يبدأ تصاعديا من 10 % ليصل إلى منحنى عال ضد الصين 145 %، بالنسبة للصين فالأمر لن يمر بصورة عابرة، ذلك أن الأخيرة تعتبر القضية أكثر من تنمر تجاري وحشي من جانب الولايات المتحدة بل هو مساس بالكرامة الصينية، لذلك وقفت الند للند أمام تلك الرسوم. فرضت الصين رسوما جوابية على الواردات الأمريكية بلغت 125 %، واحتمالات تزايدها أو التوصل لصفقة ما غير مستبعدة. تبدو في حرب على العالم أجمع لاعتبارات غياب العدالة في المنافسة شملت حتى أقرب الحلفاء (بريطانيا فرنسا ألمانيا)، يبرهن ترامب أن أقرب حليف له هي المصلحة الوطنية والقومية وتتراجع بقية الاعتبارات امامها إلى مراتب ثانوية. فالرجل قالها بصراحة يريد عودة أمريكا القوية.

مشكلة ترامب أنه غير مدرك للحتميات التاريخية لمسار تاريخ ظهور وزوال الإمبراطوريات الغابرة (بيزنطة والامبراطورية البيزنطة وفارس وكثير غيرها، ثم الدولة الإسلامية والعثمانية وبروسيا و....) وحتى بريطانيا العظمى التي كانت أمريكا نفسها جزءا منها. القضية لا تتعلق فقط بالقوة الاقتصادية وعناصر القوة الأخرى، بل بحالة الدولة نفسها من حيث هي كائن قائم بذاته ينمو ويتطور،